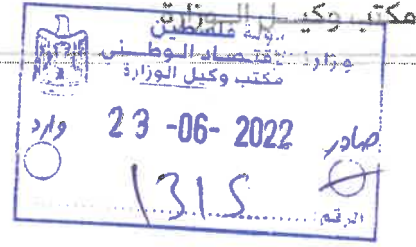
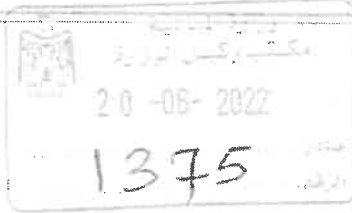




2022/06/20 م



سعادة الأخوة/ وكلاء الوزارات ورؤساء المؤسسات الحكومية المحترمون،

السلام عليكم،،

الموضوع: البلاغ الأولي لإعداد مشروع الموازنة 2023 – 2025 لوزارتكم/مؤسساتكم

نبدىكم أطيب التحيات، ونتمنى لكم دوام التوفيق والرشاد، بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وتمهيداً لإعداد الإطار العام لمشروع قانون الموازنة العامة 2023 – 2025 ضمن إجراءات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2023م.

نأمل التكرم بالإيعاز لمن يلزم طرفكم نحو موافاتنا بنسخة ورقية وأخرى الكترونية من الوصف المحدث لهياكل برامج موازنة وزارتكم/مؤسساتكم المعتمدة، ومشروع موازنتها الأولي 2023 – 2025، وفقاً للنماذج والتعليمات والمواعيد الموضحة في البلاغ المرفق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

أشرف / د. راضي الحصر
أشرف / د. رجب
للعمل بموجب رغبة الجوانب
المندم
المندم
نسخة مع الاحترام ل: 22.6.2022



- رئيس متابعة العمل الحكومي.
- نائب رئيس متابعة العمل الحكومي.
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- الإدارة العامة للموازنة العامة.

- للاستفسار ومزيد من التفاصيل يمكنكم التواصل مع مسؤول ملف وزارتكم/مؤسساتكم في الإدارة العامة للموازنة العامة.



دولة فلسطين
وزارة المالية
الإدارة العامة للموازنة العامة

البلاغ الأولي لمشروع موازنة

2023 - 2025م

مداخل أرشيف المكنون
الإدارة العامة للموازنة العامة

2022/06/20م

مقدمة

تمهيداً لإعداد الإطار العام للموازنة العامة وتنسيبه للجنة متابعة العمل الحكومي للنظر فيه وإقراره، لاستكمال إجراءات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2023م حسب الأصول، نرجو اهتمامكم الكريم بالبلاغ الذي نضعه بين أيديكم انطلاقاً من المسؤولية المشتركة في إعداد الموازنة العامة، آملي أن يكون ردكم عليه في موعد أقصاه 2022/07/18م.

هذا ويتضمن البلاغ المواضيع التالية:

- ✓ الإطار القانوني.
- ✓ سياق إعداد الموازنة.
- ✓ تعليمات تحديث وصف هياكل برامج الموازنة.
- ✓ تعليمات إعداد الموازنة.
- ✓ أحكام عامة.

1. الإطار القانوني

1.1 يصدر بلاغ إعداد الموازنة العامة عن وزارة المالية – الإدارة العامة للموازنة العامة، وفقاً للفقرة (ج) من المادة 20 من قانون رقم (7) لسنة 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية، والتي تنص على أن:

“تقول دائرة الموازنة العامة تحضير بلاغ إعداد الموازنة العامة متضمناً شرحاً مفصلاً وواضحاً لجميع الإجراءات اللازمة لإعدادها، والإيضاحات والبيانات الضرورية لذلك مع تحديد الأسس والمعايير المعتمدة لطلب رصد المخصصات بالإضافة إلى البرنامج الزمني لمراحل إعداد الموازنة العامة لحين إقرارها.”

1.2 تلزم الدوائر الحكومية بتعليمات الإدارة العامة للموازنة العامة، وفقاً للمادة رقم (22) من نفس القانون، والتي نصها:

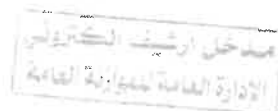
“على الوزارات والمؤسسات العامة والمؤسسات التقيد التام بالتعليمات التي تضعها دائرة الموازنة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام جدول تشكيلات الوظائف وأية تعليمات أخرى لتمكين دائرة الموازنة العامة من القيام بمهامها على أكمل وجه.”

1.3 الدوائر الحكومية مسؤولة عن صحة المعلومات المقدمة للإدارة العامة للموازنة العامة. وفقاً للمادة رقم (23) من نفس القانون، والتي تنص على:

“تعتبر الوزارات والمؤسسات العامة مسؤولة عن صحة الأرقام والبيانات والمعلومات والجداول المقدمة من قبلها لدائرة الموازنة.”

1.4 الدوائر الحكومية مسؤولة عن تزويد الإدارة العامة للموازنة العامة بما تطلبه دون تأخير، وفقاً للمادة رقم (24) من نفس القانون، والتي تنص على:

“على جميع الوزارات والمؤسسات العامة تزويد دائرة الموازنة العامة بجميع البيانات والمعلومات والجداول والإيضاحات التي تطلبها دون تأخير.”



2. سياق إعداد الموازنة

- 2.1. تسلم كل دائرة حكومية⁽¹⁾ بيانات لجنة التخطيط والموازنة⁽²⁾ المسؤولة عن إعداد ومتابعة موازنتها للإدارة العامة للموازنة العامة حسب النموذج رقم (2.1) في موعد أقصاه 2022/06/27 م.
- 2.2. يتم فتح صلاحيات تحديث وصف هياكل برامج الموازنة وإعداد مشروع الموازنة الأولي لأعضاء لجنة التخطيط والموازنة، في كل دائرة حكومية، عبر نظام موازنة البرامج والأداء فور استلام بياناتهم من الدائرة الحكومية المعنية.
- 2.3. يتم تحديث وصف هياكل برامج موازنة⁽³⁾ كل دائرة حكومية من خلال لجنة التخطيط والموازنة وفقًا للنماذج والتعليمات الموضحة في البند رقم (3) أدناه، وتسليمه ورقياً وإلكترونياً⁽⁴⁾ في موعد أقصاه 2022/07/11 م.
- 2.4. يتم إعداد مشروع الموازنة الأولى من خلال لجنة التخطيط والموازنة وفقًا للنماذج والتعليمات الموضحة في البند رقم (4) أدناه، وتسليمه ورقياً وإلكترونياً في موعد أقصاه 2022/07/18 م، تمهيداً لإصدار بلاغ الموازنة النهائي.

3. تعليمات تحديث وصف هياكل برامج الموازنة

- 3.1. تحدث كل دائرة حكومية وصف هياكل برامج موازنتها عن الفترة 2023-2025 م، على أن تكون مستندة على أهدافها المنبثقة عن الإطار العام الاستراتيجي للحكومة⁽⁵⁾ وهياكل برامجها المعتمدة، مع ضرورة اتباع إرشادات الإدارة العامة للموازنة العامة بالخصوص المرفقة مع البلاغ.
- 3.2. تقدم الدائرة الحكومية لوزارة المالية بطاقت وصف هياكل برامج موازنتها حسب النماذج المعتمدة في البلاغ، ويحد أدنى المصنفة كأولوية رقم (1) ورقياً وإلكترونياً في حدود الموعد المحدد.
- 3.3. ضرورة تحديد الأهداف الاستراتيجية التي تساهم الدائرة الحكومية بدور رئيس في تحقيقها من أحدث إطار عام استراتيجي معتمد، مع إدراج مؤشرات قياس الأداء الخاصة بكل هدف استراتيجي.

(1) الدائرة الحكومية: أي وزارة أو سلطة أو هيئة أو مؤسسة عامة في فلسطين تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتتدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة لدولة فلسطين.

(2) لجنة التخطيط والموازنة: لجنة يتم تشكيلها بالإشراف على إعداد موازنة الدائرة الحكومية، تتكون من رئيس الدائرة أو من ينوب عنه ومسؤول التخطيط والمسؤول المالي ومسراء البرامج.

(3) هيكل برنامج الموازنة: هو هيكل موازنة الدائرة الحكومية المشتمل على برامج وأنشطة موازنتها.

(4) ورقياً: نسخة مطبوعة، وإلكترونياً: نسخة ملف (كسل - تعبئة النماذج المحوسبة على نظام إعداد الموازنة).

(5) الإطار العام الاستراتيجي: هو توجيهات الحكومة متوسطة المدى، وهو يستند على رؤية ورسالة الحكومة، والأولويات والأهداف، والمعتمد من مجلس الوزراء.



4. تعليمات إعداد الموازنة

- 4.1. تُعد كل دائرة حكومية مشروع موازنتها الأولى لعام 2023 م، وسنتين تأشيريتين (2024 - 2025) م، على أن تكون منسجمة مع الإطار الاستراتيجي للدائرة الحكومية وهيكل برامجها المعتمدة، مع ضرورة اتباع إرشادات الإدارة العامة للموازنة العامة بالخصوص المرفقة مع البلاغ.
- 4.2. تقدم الدائرة الحكومية لوزارة المالية مشروع موازنتها الأولى بكافة محتوياته من الكشوف الإجمالية والتفصيلية المطلوبة حسب النماذج المعتمدة في البلاغ. ويجد أدنى المصنفة كألوية رقم (1) ورقياً وإلكترونياً في حدود الموعد المحدد.
- 4.3. تُقدر الإيرادات على أساس تحسين كفاءة نظام الجباية، واستخدام الوسائل الفعالة والأساليب الحديثة في التحصيل.
- 4.4. ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العام، وتوجيهه لتحقيق أهداف الحكومة، وحسب أولوياتها.
- 4.5. تُعد خطط المشاريع التطويرية للدائرة الحكومية ضمن برامجها المعتمدة، والتي تستهدف تطوير أدائها وتحسين الخدمات التي تقدمها، بما ينسجم مع الأولويات والأهداف الحكومية. مع التوجه للتمويل الخارجي للمشاريع التي تلقى قبول لدى الجهات المانحة، لتخفيف العبء المالي المثق على خزانة الحكومة.

5. الأحكام العامة

- 5.1. ضرورة التقيد التام بما ورد في هذا البلاغ والنماذج المرفقة به.
- 5.2. ضرورة انسجام مشروع موازنة الدائرة الحكومية مع أهدافها المنبثقة عن الإطار العام الاستراتيجي.
- 5.3. درجة التزام الدوائر الحكومية بما ورد أعلاه، ستؤثر على قيمة سقف إعداد مشروع موازنة الدائرة الحكومية النهائي، الذي يتم تحديده ضمن الإطار العام للموازنة العامة.

وأخيراً..

إن تعاون جميع الدوائر الحكومية مع الإدارة العامة للموازنة العامة بوزارة المالية في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة 2023 م وفق التعليمات والمواعيد المحددة والأحكام العامة الموثقة في بلاغي الموازنة الأولى والنهائي، يمكّنها من تقديمه إلى لجنة متابعة العمل الحكومي في الوقت المحدد وبما يعكس السياسات المالية المعتمدة للفترة القادمة.

تأمل وزارة المالية من السادة مسؤولي الدوائر الحكومية الإشراف شخصياً على إعداد مشروع موازنة دائرتهم، وإعطائها الأولوية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير



مداخل أرشيف المذكرات
الإدارة العامة للموازنة العامة